

**"نموذج المنظمات غير الحكومية في البحرين: من العمل الخيري إلى المؤسسة الاجتماعية معزز جديد للاقتصاد الوطني"**

يوم السبت الموافق 25 يناير 2020  
الساعة 10:00 ص إلى الساعة 12:30 ظهراً.

**المشاركون:**

- مدير الحوار: السيدة عهدية أحمد السيد / رئيسة جمعية الصحفيين البحرينية
- سعادة السيد أحمد السلوم / عضو مجلس النواب البحريني وعضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين
- السيدة نجوى عبد اللطيف جناحي مدير إدارة دعم المنظمات الأهلية / وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
- السيد علي عبدالنبي مرهون / مدير إدارة رقابة الشركات / وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
- السيد أحمد جناحي / رئيس قسم أول إدارة الشراكات ودعم العملاء (تمكين)

**محاور الحلقة النقاشية:**

1. مناقشة الوضع الحالي للمنظمات الأهلية في البحرين (صورة عامة عن العدد وأنشطتها ومصادر دخلها والتأثير الاقتصادي والاجتماعي الحالي لها في البحرين ومشاركتها في تطوير المجتمع).
2. مناقشة معوقات نمو المنظمات الأهلية (البيئة التنظيمية فما يتعلق بالتشريعات والقوانين)
3. مناقشة وجه المقاربة بين عمل منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المجتمعية (ريادة الأعمال المجتمعية)
4. مناقشة الطرق التي تساعد بعض المنظمات غير الحكومية على أن تصبح مؤسسة اجتماعية؛ ما هي الأشياء الرئيسية التي يجب مراعاتها قبل السير في هذا الطريق وكيفية التنسيق بين الجهات ذات العلاقة.
5. مناقشة دور تبني مفاهيم ريادة الأعمال المجتمعية في عمل المنظمات الأهلية في تنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة ومناسبة ومجزية للعمالة البحرينية في قطاع المنظمات الأهلية.
6. مناقشة الأنظمة والتشريعات الحكومية فيما يخص المؤسسات/الشركات المجتمعية (مصادر التمويل، أوجه الاستثمارات، بيان القوانين والاحكام التجارية)

## توصيات الحلقة النقاشية:

1. شددت الجلسة النقاشية على ضرورة إعطاء المنظمات الأهلية المزيد من الصلاحيات التي تمكنهم من توفير احتياجاتهم المالية وإدارتها بشكل فعال، خاصة وأن القطاع الخاص (المانحين) لا يغطي من خلال التبرعات الاحتياجات المالية للجمعيات بسبب زيادة عددها، واتجاه الشركات العائلية نحو إنشاء (مبرات) خاصة بها.
2. اتفق المجتمعون على أن التشريعات المنظمة لعمل الجمعيات (المنظمات الأهلية) مقيدة للجمعيات الشبابية والثقافية والاجتماعية والمهنية بمختلف أنواعها، ولا تراعي خصوصية عمل وتخصص كل جمعية.
3. توصلت الجلسة الحوارية إلى ضرورة مراجعة التشريعات المتعلقة بقانون السجل التجاري، وقانون الجمعيات والأندية الاجتماعية، والتشريعات ذات العلاقة، بحيث تجيز للمؤسسات الأهلية أن تتحول لنظام المؤسسات التجارية غير الربحية، والسماح لها بالحصول على سجلات تجارية والذي بدوره سيساهم بشكل كبير في تنمية العمل الأهلي في مملكة البحرين، وسيضمن الاستدامة للمؤسسات الأهلية دون الإخلال بدورها الأصيل في المجتمع. كما أوصت بضرورة التنسيق بين الجهات ذات العلاقة.
4. أكد المشاركون في الحلقة النقاشية على أهمية دور المنظمات الأهلية في تنمية المجتمع وتمكين الأفراد والجماعات، من خلال إكسابهم المهارات والقيم والمبادئ لضمان الازدهار والتقدم للمجتمع.
5. كما اتفق المشاركون على أن المنظمات الأهلية في مملكة البحرين تمكنت من الحصول على ثقة ومصداقية المجتمع، وذلك دليل على كفاءتها وفعاليتها.
6. كما نوه المشاركون على ضرورة تأهيل وإعداد إدارات الجمعيات الأهلية على قوانين ومهارات مزاوله العمل التجاري حتى لا تترد هذه القوانين بشكل عكسي على وجود الجمعيات وموازاناتها المالية.